محطات

ضرورة إنشاء «لجنة للإفتاء الدستوري»

samialnesf1@hotmail.com
سامي عبداللطيف النصف

الدستور الكويتي لم يبدأ العمل به منذ قرون كحال كثير من دساتير الدول الاخرى، كما انه دستور محلي فريد تم تفصيله على مقاسنا بالكويت ولم نحضره جاهزا من دولة اخرى كي نستفيد من تفسيراتها وتعديلاتها وتجاربها معه، وعليه فليس مستغربا على الاطلاق استمرار الاشكالات المتكررة مع نصوص الدستور التي تنتهي بأزمات سياسية طاحنة كوضعنا الحالي وهو ما يحوجنا الى مرجعيات فقهية مختصة ومتجردة تفسره وتستنبط الاحكام «الاستشارية» منه قبل اللجوء للمحكمة الدستورية او ادارة الفتوى والتشريع واحكامهما وتفسيراتهما التي يجب ان تأخذ صفة الالزام.

□ □ □

وقد استفاد الدستور الكويتي سابقا من وجود الخبراء الدستوريين تحت قبة البرلمان للفصل في التو واللحظة فيما يختلف عليه حتى أخرجهم من القاعة من اعطى لنفسه صفة المرجعية في فهم وتفسير الدستور، وقد اثبتت الايام والتجارب الحية ومنها المعضلة القائمة انه ابعد ما يكون عن تلك الصفة التي نسبها لذاته، وقد قام المرحومان د.عثمان خليل وبعده د.عثمان عبدالملك بدور المرجعية الدستورية المتفق عليها من قبل الجميع والتي يتم الاستماع اليها عند الاختلاف.

□ □ □

وقد تلا مرحلة ما بعد د.عثمان عبدالملك حتى يومنا هذا فراغ دستوري كبير لم يملأه احد حيث شهدنا فتاوى دستورية فردية ما انزل الله بها من سلطان كالدعوة للتصويت حسب الاحرف الابجدية او القبول بمقترح الدائرة الواحدة، والمقترحان غير معمول بهما في الديموقراطيات الاخرى مما يدل على خطئهما الفادح، كذلك طغت على بعض الافتاءات الدستورية الاهواء الشخصية والتوجهات السياسية وهو ما افقدها الكثير من المصداقية.

□ □ □

والافتاء الدستوري كحال الافتاء الديني الصحيح والمفيد للناس لا يصدر الا من لجان ومجامع فقهية بعد ان تدرس بشكل مسهب ما يعرض عليها بالغرف المغلقة لا من الافراد، وبالمثل نرجو ان تشكل لجنة او تجمع «للافتاء الدستوري» تضم افضل العقول القانونية المختصة، تبدي الرأي الاستشاري المحترف والمتفق عليه ضمن جدرانها تجاه الاشكالات الدستورية المتكررة ويكون بالتالي عونا للقضاء الدستوري وللحكومة وللنواب وللمواطنين وللمهتمين بدلا من التشتت الحالي، وبالطبع تلك اللجنة ليست بديلا عن المحكمة الدستورية وتفسيراتها واحكامها الملزمة بل عون لها.

□ □ □

آخر محطة: 1 ـ طرحت ما سبق في الملتقى الاعلامي يوم الاثنين الماضي ابان الندوة التي حاضر فيها كل من د.محمد الفيلي ود.فواز الجدعي، وقد اثنت المحامية والناشطة السياسية الاخت نجلاء النقي على المقترح وتمنت الا يمر مرور الكرام وان يتم الاخذ به وتفعيله لما فيه من مصلحة للبلاد والعباد وتفكيك لكثير من الالغام السياسية المقبلة.

2 ـ تعميما للفائدة أنقل بتصرف من مقال الزميل حمد نايف العنزي الذي نشر في جريدة «الجريدة» صباح امس الآتي:

من سذاجات نواب الاغلبية اعتقادهم ان من يقف ضدهم لديه نقص في الولاء ويحتاج الى جرعة «وطنية» يقدمها له المتجمهرون في ساحة الارادة. ويستطرد الكاتب بالقول ان الاغلبية التي دأبت على نعت الحكومة بالفشل هي التي تخسر امامها بالقانون والدستور 10 ـ 0، فلا تجد لها وسيلة سوى الصراخ في ساحة الارادة لانها غير قادرة على مواجهتها قانونيا ودستوريا. ويختم الكاتب مقاله القيم بنقد تعصب الاغلبية الطائفي ومحاربتهم للحريات العامة وحرية النشر والاعلام ووقوفهم ضد الفن وكل اشكال الترفيه البريء.

أمانة

أحالوه.. وتورطوا!

alomaire12@yahoo.com
عبداللطيف العميري

أعتقد ان الحكومة بعد احالتها قانون الانتخاب للمحكمة الدستورية وقعت في ورطة من العيار الثقيل ربما لم تكن في حسابها، ولكن استجابتها لضغوط المتنفذين واصحاب المصالح لضرب النواب الاصلاحيين جعلتها تقع في هذا المطب.

فالمحكمة الدستورية ستنتهي الى أمرين أحلاهما مرّ بالنسبة للحكومة، الاول رفض طعن الحكومة وهو ما سيدفع الحكومة الى رفع مرسوم حل مجلس 2009 والدعوة الى الانتخابات وفق القانون الحالي وهو ما يعني رجوع اغلبية مجلس 2012 بشكل او بآخر خاصة ان هذا الحكم سيجعل هناك ردة فعل شعبية عكسية ضد الحكومة والسلطة لصالح نواب الاغلبية وسيتعاطف معهم الشعب الكويتي بسبب هذا العبث الحكومي بمصالح البلاد والعباد.

أما الامر الآخر فهو قبول الطعن والحكم بعدم دستورية قانون الدوائر بسبب عدم العدالة وهو ما يجعل الحكومة امام خيارين كلاهما مر ومكلف، الاول حل مجلس 2009 واصدار قانون انتخاب جديد بمرسوم ضرورة، وهذا يكاد يكون هناك اجماع شعبي ضده وعدم القبول به، اما الخيار الثاني فهو دعوة مجلس 2009 للانعقاد واصدار قانون جديد عن طريقه وهو ايضا مرفوض ومن الصعب تطبيقه خاصة بعد ان رفع رئيس مجلس الامة كتابا لسمو الامير بعدم امكانية انعقاد المجلس وكذلك تعهد وزير الاعلام بعدم دعوة مجلس 2009 للانعقاد.

ولعل الورطة الكبرى بالنسبة للسلطة والحكومة هي في حالة إبطال القانون بحجة عدم العدالة في أعداد الناخبين وهو ما يعني بالضرورة اصدار قانون يتسم بالعدالة وهو ما يعني زيادة كبيرة في اعداد نواب القبائل والمناطق الخارجية وهذا ما لا تريده الحكومة والسلطة ولا تتمناه.

اذن، جميع الاحتمالات لن تكون في صالح الحكومة ولعلها تدرك الآن حجم خطيئة الاحالة للدستورية واقحام القضاء في الخلافات السياسية مع مجلس الامة.

كلام مباشر

هل كان خطأ المترجم؟

Faisalalzamel@yahoo.com
فيصل عبدالعزيز الزامل

كي نفهم سبب الخطأ في الترجمة لخطاب الرئيس مرسي لابد من الوقوف عند نكتة راجت إبان الحرب العراقية ـ الإيرانية في الثمانينيات، فقد قابلت الإذاعة الإيرانية أسرى عراقيين وجهوا تحياتهم الى أهاليهم، وأراد أحد الأسرى أن يعبر عن شكره للحكومة الإيرانية ولكن بسبب سماعه المتكرر لإعلام صدام يردد عبارة «الخميني الدجال» قال الأسير في نهاية كلمته «وأشكر حكومة الخميني الدجال لإتاحتها هذه الفرصة لي»، والسبب هو التداول اليومي لمثل هذا اللفظ في العراق، وبالتالي فإن المترجم الإيراني في القمة يبدو أنه لم يقع في خطأ، فهو يردد ما يسمعه بشكل يومي في الإعلام الرسمي عن وجود ثورة في البحرين، ولا يسمع شيئا عن مذابح سورية وتهجير ربع السكان، ولا يشاهد المذابح التي تبث عبر جميع الفضائيات، فالإعلام الإيراني الموجه صوّر الأمور للناس بشكل مغاير، مثلما فعل نظام صدام، ولهذا فوجئ الجمهور الإيراني من انسحاب الوفد السوري في القمة أثناء حديث الرئيس مرسي، فالترجمة تتحدث عن البحرين، لماذا يزعل السوريون؟

لقد جاء إعلان طهران الرسمي عن وجود خطأ في الترجمة ليزيد الطين بلة، فهو قد سكت عن تجاهل المترجم لكلمة الرئيس المصري في حق أصحاب النبي ﷺ، وبالتالي يفهم من هذا السكوت إقرار لمثل هذا التجاهل وهذا مكمل للتصحيف في الكلمة، وبالتالي فهو دعم لمن يمارس السباب بحق أصحاب رسول الله ﷺ، هذا التصرف من طهران يجيء بعد تسلمها رئاسة الأمة الإسلامية عبر رئاستها لمنظمة المؤتمر الإسلامي، فهل تستحق الأمة من تلك الرياسة «صدام» المشاعر وإيذاء المعتقدات لأكثر من مليار مسلم يؤمنون بما جاء في القرآن الكريم (النبي أولى بالمؤمنين من أنفسهم وأزواجه أمهاتهم) ولا يمكن لمسلم أن يؤمن ببعض الكتاب ويكفر ببعض، فما بالك برئاسة الأمة؟

لقد قرأت مرات كثيرة لأخوة أعزاء في صحافتنا يحفظون حق الصحبة لأبي بكر وعمر رضي الله عنهما، ويترضون عليهما، وهم من أتباع مذهب الإثنى عشري، لإيمانهم بالقرآن كله بغير تأويلات تحركها الأهواء، وهو تصرف ينسجم مع منطق يقول «كيف أسمح بالسباب لطرف فإذا رد عليه الطرف الآخر وصفناه بأنه تكفيري؟ لنضع حدا لهذه التصرفات، ولنعمل بمنطق سليم يقول (تلك أمة قد خلت لها ما كسبت ولكم ما كسبتم ولا تسألون عما كانوا يعملون)، وبالمناسبة لا يقتصر الانشغال بمن هو أصح على أتباع المذاهب، بل هو سلوك دارج بين جميع المذاهب من داخلها، وليس هذا ما قال الله عز وجل (قل كل يعمل على شاكلته فربكم أعلم بمن هو أهدى سبيلا).

إن تجاهل طهران للمذابح في سورية لا يتناسب مع تحملها لمسؤولية رئاسة منظمة المؤتمر، ولا ينسجم مع ما كتبه الصديق سامي ناصر خليفة «وتعلن ايران عن دعمها ومساندتها الكاملتين لصحوة شعوب دول المنطقة ضد حكامها (الجائرين)»، فما هو الجور إن لم يكن هو قصف حاكم لشعبه بالطائرات والمدفعية التي لم تطلق طلقة واحدة على اسرائيل؟ هل يجوز أن نسمي ما يجري هناك «الإيقاع السوري» كما كتب الزميل، وكأنها حفلة موسيقية وليست سلخانة بشرية لشعب يجب أن يشمله وصف «شعوب المنطقة».

كلمة أخيرة (تويت): قال عمر رضي الله عنه «إنه ليكون في الرجل عشر خصلات، تسعة من الأخلاق الحسنة، وخلق سيئ، فيغلب الخلق السيئ التسعة أخلاق الحسنة، فاتقوا عثرات اللسان».

تفاصيل حياة ديمي مور بـ 2,5 مليون دولار

قررت الممثلة ديمي مور كشف تفاصيل حياتها الخاصة بـ 2,5 مليون دولار.

وكانت صحيفة «ذا دايلي ستار» ذكرت في تقرير لها ان مور وقعت عقدا لكتابة مذكراتها مع دار نشر هاربر كولينز.

واوضحت الصحيفة ان مور ستنشر في كتابها عن علاقتها المعقدة مع والدتها وتأثير ذلك على حياتها ومشوارها الفني، كما ستكشف عن علاقتها بزوجها السابق آشتون كوتشر (35 عاما).

ديمي مور

«روباد» أول جهاز لوحي روسي منافس لـ «غوغل»

دبي ـ العربية: قررت وزارة الدفاع الروسية إنتاج حواسيب لوحية خاصة بها دون الاعتماد على بيانات أو خرائط غوغل، بعد أن ضاقت ذرعا بعمليات التجسس التي تنتهجها الحكومة الأميركية لمراقبة ورصد كل تحركات مسؤولي الحكومة الروسية ووزارة الدفاع وكشف بعض الاتصالات الحكومية الأكثر سرية وحساسية.

وطرح فريق عمل تابع للمعهد القومي للأبحاث النووية بجامعة موسكو، أول نموذج لجهاز لوحي روسي يحمل اسم «RuPad» يعمل بنظام تشغيل أطلق عليه اسم «روموس RoMos» وهو اختصار لـ «Russian Mobile Operating System» روسي الصنع تم تصميمه وتطويره من قبل هذا الفريق بقيادة أندريه ستاركوفيكسي، مدير وحدة الإنتاج بالجامعة أو معهد موسكو للهندسة والفيزياء. ووفقا لستاريكوفسكي فإن «نظام التشغيل الروسي المتنقل لديه صفات وخصائص وإمكانيات تشبه إلى حد كبير القدرات الوظيفية لنظام تشغيل غوغل الشهير «أندرويد»، ويمكن القول إنها نسخة معدلة من نظام تشغيل غوغل، إلا أنه يختلف عن الأخير من حيث السرية والخصوصية وأمن المعلومات.